

اختفاء الفكة من الأسواق بين شبهة الصهر وعجز الرقابة .. فهل تنقذ عملة الـ 2 جنيه المعدنية التداول؟



السبت 11 أبريل 2026 04:45 م

اختفاء العملات المعدنية من الأسواق لم يعد شكوى هامشية يردها الركاب أمام شبابيك التذاكر أو الباعة في المعاملات الصغيرة، بل صار أزمة يومية تكشف عجزاً رسمياً عن حماية أبسط أدوات التداول النقدي. الأزمة ظهرت بوضوح في الشكاوى التي تلقاها النائب باسم كامل، عضو مجلس الشيوخ، قبل أن تتحول داخل البرلمان إلى ملف مفتوح يربط بين نقص الفكة، وارتفاع تكلفة المعدن، وضعف الرقابة، وتأخر الحكومة في تعديل مواصفات العملات المعدنية المتداولة. وفي 8 أبريل 2026 أعلنت مصلحة الخزنة العامة وسك العملة استكمال استعداداتها لتحديث بعض العملات وطرح فئة 2 جنيه، مع استمرار تداول الفئات الحالية دون إلغائها، في خطوة جاءت بعد اتساع الجدل لا قبله.

المشكلة لا تقف عند حد نقص المعروض من الجنيه ونصف الجنيه، لأن ما كشفه الملف البرلماني يضع الدولة أمام خلل أعمق يتعلق بعلاقة القيمة الاسمية بقيمة الخامة، وبسوق غير رسمي يستفيد من الفجوة بينهما، وبمواصفات عامة ما زالت تعتمد على النقد المباشر رغم حديث الحكومة المتكرر عن التحديث. وفي الوقت نفسه، يفتح القانون باب العقاب على صهر العملة أو حبسها عن التداول، لكن استمرار الأزمة يكشف أن النص القانوني وحده لم يوقف الظاهرة ولم يوفر الفكة للمواطنين ولم يمنع تحول المترو والنقل اليومي إلى ساحة ارتباك متكرر.

شكاوى المواطنين فتحت الملف والبرلمان وضع الصهر في الواجهة

تلقى النائب باسم كامل شكاوى متكررة من مواطنين تحدثوا عن اختفاء الفكة من السوق بصورة ملحوظة، وهو ما دفعه إلى التحري ثم طرح القضية داخل لجنة الخطة والموازنة. هذا المسار لم يبدأ من تقدير نظري، بل من معاناة يومية في المعاملات الصغيرة التي تعتمد على الجنيه ونصف الجنيه، ثم انتقل إلى مساءلة رسمية عن سبب اختفاء هذه العملات من التداول.

وبعد ذلك قال كامل إن التحري قاده إلى معلومة تتعلق بقيام بعض الأشخاص بتجميع العملات المعدنية، وبخاصة فئتي الجنيه ونصف الجنيه، ثم إذابتها للاستفادة من المعدن الخام. كما أوضح أن تواصلاً جرى مع شركة متخصصة في سباكة المعادن، وأن تحليلاً للعملات أظهر أن الجنيه المعدني يحتوي على نحو 8.5 جرام من النحاس، وأن قيمة النحاس داخله تتجاوز 3 جنيهات في السوق كخامة.

ثم بنى كامل على هذه المعطيات استنتاجاً مباشراً، إذ قال إن القيمة الفعلية للخامة الموجودة داخل العملة أصبحت أعلى من قيمتها الاسمية، وهو ما يخلق حافزاً اقتصادياً لجمع العملات من السوق بدل استخدامها في التداول. كما أضاف أن بعض الوسطاء يجمعون كميات كبيرة تصل إلى آلاف الجنيهات، ثم يبيعونها أو يصهرونها، وهو ما أدى في النهاية إلى نقص شديد في العملات المعدنية المتداولة.

لكن الخبير الاقتصادي والمصرفي عز الدين حسنين قدم رواية مغايرة بعد تصاعد الحديث عن "مافيا صهر الفكة"، إذ قال إن إذابة العملات المعدنية لا تحقق جدوى اقتصادية فعلية، لأن العملة في مصر تتكون في معظمها من قلب صلب بنسبة 94% إلى 96% ومغطى بطبقة نحاس رقيقة، وأضاف أن الكيلو جرام من تلك العملات قد يعادل 117 جنيهًا اسميًا، بينما لا تتجاوز قيمته بعد الصهر نحو 40 جنيهًا. هذا التباين بين الروايتين لا يفي بالأزمة، لكنه يكشف غياب رواية رسمية حاسمة تشرح للمواطنين أين تختفي الفكة فعلياً.

الحكومة تعترف بالأزمة متأخرة وتدفع نحو عملة جديدة وفئة 2 جنيه

وبسبب اتساع الجدل انتقل الملف من الشكاوى إلى الإجراء الحكومي، إذ أعلن ممثلو وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة سك العملة داخل

اللجنة أنهم يعملون بالفعل على إعداد عملة جديدة، وأنهم عرضوا نموذجًا لها تمهيدًا ل طرحها خلال الفترة المقبلة. ثم جاء الإعلان الرسمي في 8 أبريل 2026 باستكمال الاستعدادات الفنية لتحديث بعض العملات المعدنية وطرح فئة 2 جنية مع استمرار تداول الربيع والنصف والجنيه.

ويعكس هذا الإعلان اعترافًا رسميًا بأن المنظومة الحالية لم تعد قادرة على حماية النقد المساعد من الاختلال. فالحكومة لم تكثف بالحديث عن تطوير الشكل، بل ربطت الخطوة بتحسين كفاءة التداول وتقليل تكاليف الإنتاج، وهو ما يعني أن المؤسسة الرسمية باتت تتعامل مع الأزمة باعتبارها مسألة مالية وتشغيلية، لا مجرد شائعة متداولة في السوق. كما أكدت مصلحة سك العملة استمرار تداول الفئات الحالية وعدم إلغائها، في محاولة لاحتواء القلق من سحبها فجأة.

وفي هذا السياق قال الخبير المصرفي زكريا صلاح إن طرح فئة 2 جنية يهدف إلى تيسير المعاملات داخل المصالح الحكومية وعلى رأسها هيئة النقل العام، وإلى خفض تكلفة إنتاج العملات المعدنية في مصر، مع دعم الدفع الإلكتروني في المعاملات اليومية. هذا التقدير يتطابق مع ما طرحه النائب باسم كامل داخل اللجنة حين تحدث عن ضرورة إصدار عملات تكون تكلفتها تصنيعها أقل كثيرًا من قيمتها الاسمية حتى تنتفي أي جدوى من إزالتها.

ثم امتد المقترح البرلماني إلى طرح فئات معدنية أعلى مثل 2 جنية بشرط أن تكون قيمتها الاسمية أعلى من تكلفة إنتاجها، بما يضمن استقرار المنظومة النقدية ويخفف الضغط على الفكة. كما أشار كامل إلى أن الهدف من العملة الجديدة هو تقليل الفجوة بين تكلفة التصنيع والقيمة الاسمية، حتى لا تصبح العملة نفسها مادة خام أكثر إغراء من استخدامها كوسيلة دفع. وهذا يعني أن الدولة تتحرك الآن لعلاج نتيجة الخلل بعدما استمر الخلل نفسه في السوق دون معالجة مبكرة.

القانون يجرم الصهر والمترو يكشف حجم العجز والدفع الإلكتروني يفرض نفسه

وبعد أن اتسعت الأزمة عاد النقاش إلى القانون، لأن المادة 204 مكرراً ج من قانون العقوبات تجرم حبس العملات المعدنية المتداولة أو صهرها أو بيعها بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو إجراء أي عمل ينزع عنها صفة النقد، وتعاقب على ذلك بالحبس مع الشغل وغرامة تساوي عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة مع المصادرة. هذا النص قائم منذ سنوات، لكن استمرار الأزمة يكشف أن الردع القانوني لم يتحول إلى تنفيذ ظاهر في السوق.

ثم يزداد الارتباك حين تؤكد الجهات المعنية نفسها أن الرقابة على عمليات الصهر صعبة لأنها تتم في ورش صغيرة وغير رسمية، وأن تتبعها مكلف مقارنة بحجم المشكلة. هذا الإقرار يكشف أن الدولة تعرف موضع الخلل لكنها لا تملك حتى الآن آلية فعالة لإغلاقه. كما يعني أن المواطن يتحمل نتيجة فجوة بين نص قانوني واضح وقدرة تنفيذية محدودة على الأرض.

وبسبب هذا العجز برزت الدعوة إلى التوسع في الدفع الإلكتروني باعتباره حلاً عملياً يخفف الحاجة إلى الفكة اليومية. وقد أعلنت الهيئة القومية للأوراق النقدية في 28 يناير 2026 تفعيل منظومة الدفع الإلكتروني ببطاقات الدفع في جميع محطات الخط الثالث والقطار الكهربائي الخفيف، ثم أوضحت الشركة المشغلة في 1 فبراير 2026 أن الخدمة تتيح شراء التذاكر والاشتراكات وشحن كروت المحفظة في جميع مكاتب التذاكر والاشتراكات داخل المحطات. هذا المسار يكشف أن المترو نفسه صار مختبراً مباشراً لعجز النقد الصغير.

وفي السياق نفسه قالت مصادر بوزارة النقل إن طرح عملة 2 جنية سيسهم في تخفيف أزمة الفكة بمحطات المترو، خاصة مع زيادة الإقبال اليومي من الركاب، بينما أكدت مصادر أخرى وجود تنسيق مستمر بين النقل والمالية لتوفير العملات المعدنية يوميًا في المحطات. لكن مجرد الحاجة إلى هذا التنسيق اليومي يثبت أن المشكلة لم تعد عارضة، بل صارت عبئاً تشغيلياً دائماً على مرفق يعتمد عليه ملايين المواطنين.

ومن هنا يكتسب رأي الخبير الاقتصادي هاني توفيق دلالة أوسع، لأنه دعا في مارس 2026 إلى تغيير شكل العملة المحلية وتقليص التعاملات النقدية غير الرسمية بوصف ذلك مدخلاً لمحاصرة الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي وغسيل الأموال. صحيح أن حديثه لم يقتصر على الفكة وحدها، لكنه يضع أزمة العملات المعدنية داخل سياق أكبر يتعلق بعجز الدولة عن ضبط التداول النقدي خارج القنوات الرسمية. لذلك تبدو أزمة الفكة اليوم أقل من أن تكون مجرد نقص في المعدن، وأكثر من أن تكون أزمة إدارة نقدية مؤجلة انفجرت في يد المواطن أولاً.

وفي الخاتمة، تكشف أزمة الفكة أن الدولة تركت خلاً صغيراً في صورته اليومية حتى تحول إلى اختبار مباشر لقدرتها على حماية أبسط أدوات التعامل النقدي. البرلمان تحدث عن شبهة صهر، والخبراء انقسموا حول جدواها، والحكومة أقرت بطرح عملة جديدة وفئة 2 جنية، والقانون يجرم الصهر، والمترو اضطر إلى توسيع الدفع الإلكتروني لتقليل الاعتماد على النقد. غير أن هذه السلسلة كلها تقود إلى نتيجة واحدة، وهي أن المواطن يظل الطرف الذي يدفع كلفة التأخير الرسمي، بينما تتحرك المؤسسات بعد اتساع الأزمة لا قبلها.